

تقييم واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر - بين النجاعة والتحدي-

Evaluating the reality of electronic management in Algeria - between efficiency and challenge -



سميرة بن دحمان

طالبة دكتوراه، كلية الحقوق، بودواو

S.bendahmane@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/12/23

تاريخ القبول للنشر: 2022/11/16

تاريخ الاستلام: 2022/10/19

ملخص:

يعد موضوع الادارة الالكترونية من أهم المواضيع التي تشكل محور الدراسات، نظرا لحدائة الموضوع وضرورته العملية في مختلف مجالات الحياة خاصة في ظل الثورة الرقمية الذي أفرز عنه التحول من الادارة التقليدية إلى الادارة الالكترونية التي تعد نموذجا يوفر الكثير من فرص النجاح، والوضوح والدقة في تقديم الخدمات، وانجاز المعاملات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالتطور السريع في تكنولوجيا الادارة الالكترونية قد ينجر عنه تكاليف وتهديدات أمنية هذا ما يولد عراقيل في تطبيق الادارة الالكترونية بنجاح، لذا سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف عن قرب بالإدارة الالكترونية، والتطرق إلى متطلبات تطبيقها من أجل نجاعتها وإلى أهم المعوقات التي تضعف تطبيق الادارة الالكترونية وعلى مختلف أنواعها.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الالكترونية، التكنولوجيا، الإدارة التقليدية، الثورة الرقمية.

Abstract:

The subject of electronic management is one of the most important topics that constitute the focus of studies, given the novelty of the topic and its practical necessity in various areas of life, especially in light of the digital revolution, which resulted in the shift from traditional management to electronic management, which is a model that provides many opportunities for success, clarity and accuracy in providing services , and the completion of this transactions on the one hand, and on the other hand, the rapid development in electronic management technology may result in costs and security threats. For its efficacy and the most

important obstacles that weaken the application of electronic management and its various types.

key words: Digitization, electronic management, technology, traditional management, digital revolution.

1. مقدمة:

شهدت الادارة تحولات وتطورات كبيرة نتيجة التقدم التكنولوجي والتقني في مجال الاعلام والاتصال، وتدرجيا تأخذ الأعمال والنشاطات الادارية تحولا من استخدام الطرق التقليدية إلى الاستعمال المتزايد للكمبيوتر والإنترنت، التي يساعدان على تبسيط الاجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكاليف.

ولما كانت الادارة في جوهرها عملية فنية مبنية على أسس علمية تتطلب الموارد البشرية والمادية والأدوات القانونية عن طريق التخطيط والتوجيه والرقابة والإشراف على موظفيها لتلبية حاجيات الأفراد، فإنه بالنظر للتطور الكبير الذي شهده عالم الاتصالات والتقنيات المختلفة أصبحت ملزمة على مواكبة التطور من خلال التحول إلى الادارة الالكترونية متخلية عن كثرة الأوراق والملفات وتعقيد الاجراءات إلى تطوير أساليب التسيير وتقديم الخدمات.

والإدارة الالكترونية لا محالة أنها تضمن في جوهرها السرعة في أداء الخدمات لصالح المتعاملين مع الإدارة، كما تضمن دقة المعلومات التي سبق تخزينها بإعادة استغلالها، فضلا عن ضمانها لسهولة التوثيق للمعلومات والمعطيات وكذا المعاملات الادارية وهو ما لا يتيح لنا الادارة التقليدية، لكن في نفس الوقت قد تعني بيروقراطية ثقيلة وعجز عن تلبية حاجيات المتعاملين إذا لم يتم توفير المناخ القانوني والبشري المالي اللازم لنجاحها.

ونظرا للأهمية البالغة في تطبيق الادارة الالكترونية كتوجه اداري ضروري لعصرنة الادارة، وكسبب من أسباب البقاء والاستمرار وسهولة الاجراءات لا بد من البحث عن مفهوم الادارة الالكترونية وآليات تطبيقها ومعوقات تطبيقها.

وقصد الاحاطة بالموضوع يمكن طرح التساؤل الآتي:

ما هي المفاهيم الأساسية للإدارة الالكترونية في ظل التغيير الجذري للادارة؟ وما هي متطلبات التحول إليها كأسلوب عصري للتسيير وتقديم الخدمات؟

وللإجابة على هذا الطرح ثم اتباع المنهج الوصفي في بيان المفاهيم الأساسية للإدارة الالكترونية والمنهج التحليلي في دراسة النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم الادارة الالكترونية.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى دراسة الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية (المبحث الأول) ثم نتطرق إلى دراسة انعكاسات تطبيق الادارة الالكترونية (المبحث الثاني).

2. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية

يتضمن مدخل الإدارة الالكترونية التركيز على تعريفها (المطلب الأول) والتطرق إلى دوافع تطبيقها (المطلب الثاني)

1.2 المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

لقد تعددت تعريفات الادارة الإلكترونية ففكرة هذه الأخيرة تتعدى مكونات الادارة التقليدية من تخطيط ومتابعة وتنفيذ وتقييم إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات وخلق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق أهدافها، ولهذا سنتطرق إلى تحديد مقصود الادارة الالكترونية (الفرع الأول) ثم نتطرق إلى أهدافها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المقصود بالإدارة الالكترونية

تعرف الادارة الالكترونية على أنها الجهود الادارية التي تتضمن تبادل المعلومات، وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات (نسرين، 2016).

لذا نجد البعض يعرفها أنها كل الأعمال الالكترونية الدالة على ادارة إلكترونية، يتم تنفيذ الاعمال والمعاملات بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المؤسسات وذلك من خلال شبكة اتصال الكترونية، تؤدي إلى جودة الخدمات وتوحيد الاجراءات وسرعة التنفيذ وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة بهدف تحقيق العمل المطلوب. (بناتي، 2021)

من خلال هذان التعريفان يتضح أن هذا التعريف يركز على الجانب المعلوماتي للإدارات دون التطرق إلى الجانب التنموي أو العملي.

كما يمكن تعريفها أنها: " استخدام كل الوسائل الالكترونية في انجاز كل أعمال ومعاملات الادارة مثل استخدام البريد الالكتروني، التحويلات الالكترونية للأموال، التبادل الالكتروني للمستندات والفاكس والنشرات الالكترونية أو أية وسائل الكترونية أخرى. (حورية، 2021)

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن القول كتعريف شامل للإدارة الالكترونية أنها استراتيجية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين من خلال استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمادية في إطار الكتروني حديث يعمل على ربح الوقت والجهد والمال، تحقيقا للمطالب المستهدفة والجودة المطلوبة وبالتالي فالإدارة الالكترونية هي التقنية التي تحسن أداء الأجهزة الحكومية وترفع كفاءتها وتعزز فعاليتها في تحقيق الاهداف المرجوة منها (بناتي، المرجع السابق)

- ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن الادارة الالكترونية تتميز بمجموعة من الخصائص التي تتمثل في ما يلي:
- إدارة ومتابعة الادارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
 - أن الادارة الالكترونية تعني مختلف التدفقات الادارية للبيانات فهي ادارة دائمة تستمر اليوم بأكمه الأمر الذي ينهي معاناة الافراد في الانتظار ويرفع من جودة الخدمات.
 - مرونة التنظيم يعكسها طابع المؤسسة الشبكية وذلك من خلال سرعة الاستجابة مع الأحداث والتجاوب معها.
 - تحقق الشفافية الكاملة داخل الادارة لوجود الرقابة الالكترونية.
 - ادارة المعلومات وعدم الاحتفاظ بها فهي تقوم على حفظ المعلومات حسب برامج معينة وإدارتها عند الحاجة لها، وليس الاحتفاظ بها وتكديسها فوق بعضها على رف الأرشفة كالإدارة التقليدية.
 - السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تملكه الادارة الالكترونية من ميزة في حجب المعلومات والبيانات المهمة الخاصة وعدم اتاحتها إلا لذوي الصلاحية من خلال برامج معينة تمكنها من ذلك بسهولة. (الرزاق، 2018)

الفرع الثاني: أهداف الادارة الالكترونية

تبرز أهداف الادارة الالكترونية وتتضح من خلال النقاط الأساسية التالية:

- إتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح الحكومية للمواطنين على شبكة الانترنت من أجل معرفتها واليقين بها.
- زيادة الوقت المتاح للخدمة بحيث تمكن المواطن من الحصول على الخدمة في أي وقت دون الالتزام بساعات عمل رسمية محددة .
- توفير مناخ ملائم للاستثمار يعمل على تخفيض الاجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين وبما يوفر عامل جذب للشركات المستثمرة.
- المساهمة في رفع كفاءة العمل الإداري، بالمساهمة من الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى النشاط الافتراضي، الانتقال من الادارة المباشرة وجها لوجه إلى الادارة عن بعد، الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.
- ترشيد إنفاق الحكومة، بتقليص عدد الموظفين بالإضافة إلى استبدال المستندات الورقية والتخزين نحو استخدام الحاسوب الآلي.

- تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المواطنين والمؤسسات والتقليل من الرشاي والبيروقراطية.
- تحقيق السرعة المطلوبة في إنجاز الأعمال مع انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح الإدارة لأنه لم تعد الحاجة كثيرا لليد العاملة. تحسين مستوى خدمات مختلف الإدارات التابعة للحكومة نظرا للتواصل المستمر بينهم.
- تسهيل الاتصال بين المصالح المختلفة للإدارة الواحدة وبين مختلف الإدارات في حد ذاتها.
- الدقة والموضوعية في القيام بالأعمال الإدارية.
- خلق مجتمع قادر على التعامل والتحكم في مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة. (علي، 2016)

2.2 المطلب الثاني: دوافع تطبيق الإدارة الالكترونية

إن التحول إلى الإدارة الالكترونية بات أكثر من ضروري وحتي، ذلك أن هذا الأسلوب يرتقي بالخدمات والأعمال التي تقدمها الإدارة وهذا الأمر يحقق الشفافية وهو المرجو والمطلوب لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة أسباب التي جعلت الحكومة تطبق الإدارة الالكترونية (الفرع الأول) ثم نتطرق إلى دراسة المتطلبات اللازمة لأجل تطبيق الإدارة الالكترونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أسباب التحول للإدارة الالكترونية

إن حتمية التغيرات والتطورات في التكنولوجيا تفرض التحول في الإدارة، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي إدارة، وقد فرض التقدم العلمي والتقني برفع جودة الخدمات وضمان سلامة العمليات، كل هذه الأمور دعت إلى التطور الإداري نحو الإدارة الالكترونية، ويعد عامل الوقت أحد أهم مجالات الإدارة أو لتقديم الخدمات لذا لم يعد من المقبول تأخر تنفيذ الخدمة بدعوى التحسين أو الجودة وذلك لارتباط الفرص المتاحة أما المؤسسات بعنصر الوقت ويمكن تلخيص أهم الأسباب الداعية للتحول نحو الإدارة الالكترونية في النقاط التالية:

- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية، فتوظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح خدمة المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء الإدارة و تسهيل الحياة بدل من الانتظار لساعات طويلة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة. (علي، المرجع السابق)

- حاجة الإدارة التقليدية إلى مزيد من الثقة المتبادلة بينها وبين المتعاملين معها، ورغبتها في تهيئة أجواء الشفافية في دوائر العمل، مما يدعو الحاجة إلى الإدارة الالكترونية لما فيها من حياد وموضوعية وانضباط ما يعين على تغيير وجهة النظر السائدة لدى المواطن وتعديل صورة الإدارة القديمة.

- حاجة الاقتصاد الوطني إلى الدعم ومد يد العون، ومن أجل تعميم الفرص على جميع دوائر القطاع العام للاسهام بفعالية أكثر في حل صعوبات التي تعترض حركة الصادرات، بما يتيح للإدارة في

ظل الادارة الالكترونية من فرص التوصل مع الأسواق العالمية ومعرفة احتياجاتهم ومعرفة أهم جودة المنتوجات في حالة الاستيراد، لذا تبقى الادارة الالكترونية أهم خيار أمام الادارات لأجل تطبيقها وكسر طرق العزلة المحلية والاقليمية.

- تختصر الادارة الالكترونية وقت تنفيذ المعاملات الادارية المختلفة وتسهل الاتصال بين ادارات الأجهزة الحكومية والإدارات المختلفة وتوفر الدقة والوضوح في العمليات الادارية. (سميحة)

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية

نظرا للضرورة الملحة والأهمية الكبيرة لمشروع الادارة الالكترونية فإنه يجب توافر مجموعة من المتطلبات يتم تطبيقها لأجل نجاعة مشروع الادارة الالكترونية، وتتمثل أهم المتطلبات اللازمة لأجل تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر:

1- المتطلبات البشرية:

يعتبر العنصر البشري المدير للمعلومات والمستقبل لها، ورأس مال حقيقي لأي مشروع، لهذا يجب أن يكون الشخص مؤهلا وخبيرا فنيا في العمل الذي سيقوم به من خلال الدورات التدريبية اللازمة، حتى يصبح قادرا على استخدام التقنيات الحديثة والتعامل معها واستغلال امكاناتها وقدراتها لمصلحة اداراته وعملائه، كما يجب أن يكون محفزا على الابتكار والمبادرة بالأفكار ومعودا على البحث عن المعلومة من خلال ما هو متاح لتحقيق وتقديم أفضل خدمة للمتعاملين.

فالعنصر البشري إذن هو من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع مطلوب وله أهمية كبيرة في تطبيق الادارة الالكترونية، وعليه ينبغي تدريب وبناء قدرات الموظفين على طرق استعمال جهاز الكمبيوتر وإدارة الشبكات وعمل قواعد المعلومات والبيانات ويتوجب تطويرها باستمرار. (الكريم، 2021)

2- المتطلبات القانونية:

مما لا شك فيه أن تطبيق إدارة الكترونية وتقديم خدمات عن طريق شبكة الانترنت يستلزم تشريعات خاصة تقوم بتنظيمه بالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منه، وبالتالي يعد البناء القانوني من الأمور المهمة في طريق التحول نحو الادارة الإلكترونية، فالقوانين التقليدية النافذة لا تصلح للتطبيق على التسيير الالكتروني للادارة على أساس أن التعامل الالكتروني يرتبط بجوانب قانونية جد حساسة خاصة إذا تعلق الأمر بالخصوصية والسرية والأمن المعلوماتي، لذا لا بد من نظام قانوني محكم من شأنه أن يسهل عملية التسيير الالكتروني للادارة من أجل تقديم خدمات أحسن للمتعاملين، وفي هذا الصدد حاول المشرع الجزائري مواكبة التشريعات المقارنة ووضع نصوص قانونية من شأنها أن تساعد على تطبيق أساسيات الادارة الالكترونية خاصة فيما يتعلق بإجراءات الحماية للمتعاملين في الخدمات الالكترونية واثباتها من بينها نجد المادة 327 من القانون المدني بالإضافة إلى المادة 03 مكرر من المرسوم التنفيذي 162/07 الذين عرفا التوقيع الالكتروني... إلخ

(المرسوم 07-162 يعدل المرسوم 01-123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيه اللاسلكية والكهربائية وعلّة مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية العدد 37 لسنة 2007)، (01-123، 2007) و بالتالي فإن التحول إلى الادارة الالكترونية يحتاج إلى بيئة قانونية تشريعية مختلفة. (الكريم م.)

3- وضع مخططات للتنفيذ:

إذ يتطلب ذلك تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ مشروع الادارة الالكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات ومقاييس للتماشى الادارة الحالية بالادارة الالكترونية، ودراسة التكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر من جهة للمتابعة والمراقبة.

4- موائمة التنظيم الهيكلي:

إذ يتطلب تطبيق الادارة الالكترونية إجراء تغييرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والاجراءات والأساليب بحيث تتناسب مع مبادئ الادارة الالكترونية وذلك عن طريق إستحداث ادارات جديدة ودمج إدارات مع بعضها، من أجل توفير ظروف ملائمة لتطبيق الادارة الالكترونية بشكل أسرع وأكثر فاعلية مع مراعاة أن يتم ذلك التحول في إطار زمني متدرج من المراحل التطورية من أجل مواكبة التطور والخدمات مع المتعاملين وتقديم خدمة أفضل (الرزاقي، المرجع السابق)

3. المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق الادارة الالكترونية

يعد تطبيق الادارة الالكترونية فرصة متميزة للارتقاء بالأداء في الادارة ووسيلة لرفع كفاءة الموارد البشرية وتحسينها وتخفيف الأعباء الإدارية، وعلى الرغم من الحاجة الملحة في المجتمعات إلى تعميم تطبيق الادارة الالكترونية في أي إدارة يتم التعامل بها، إلا أن هذا المشروع يعترضه العديد من العراقيل وعلى العديد من الأصعدة والنواحي سواء البشرية، المالية، الأمنية وسنتطرق إلى دراستها (المطلب الأول) ثم سنتطرق إلى دراسة نماذج تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر (المطلب الثاني).

1.3. المطلب الأول: معوقات تطبيق الادارة الالكترونية

لا يعد التحول من الادارة التقليدية إلى الادارة الالكترونية بالأمر الهين، حيث أن بعض العراقيل والتحديات التي تواجه هذا التحول قد تجعله أكثر صعوبة وتعقيدا علما أن تحديات الادارة الالكترونية ذات أبعاد متعددة ومتشابكة فمنها ما هو تشريعي ومنها ما هو تمويلي ومنها ما هو معلوماتي رقمي ومنها ما هو أمني، الأمر الذي سنقوم بدراسته من خلال التطرق إلى أهم التحديات أو المعوقات التي يعترض تطبيق الإدارة الالكترونية:

1- التحديات المادية والأمنية:

لعل من أبرز التحديات التي تواجه عملية التحول نحو الادارة الالكترونية وتشكل عائقا في طريق تجسيدها على أرض الواقع هي الجوانب المتعلقة بالجانب المالي والجانب الأمني، حيث أنه لا مفر من ضرورة توفير ميزانية ضخمة تمكن الدول والإدارة المعنية بتطبيق الادارة الالكترونية خاصة إذا

علمنا أن البنية التحتية والوسائل التكنولوجية ذات مبالغ مالية ضخمة من جهة ومن جهة أخرى فإن التحديات الأمنية تشكل هاجسا وعائقا في ظل ظهور ملامح جديدة للجريمة من خلال خروجها من طابعها التقليدي إلى جريمة الكترونية متشعبة ومتشابكة و حتى قد تتخطى الحدود التقليدية للدولة. (بناتي، المرجع السابق)

2- التحديات البشرية:

إن نقص الموارد البشرية مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه الإدارة عن ممارستها للتكنولوجيا الحديثة وتطبيق مشروع الإدارة الالكترونية وذلك بسبب ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي والتنظيمي، وكذلك بسبب قلة البرامج التدريبية في مجال التقنية الحديثة المتطورة، إضافة إلى قلة تشجيع المسؤولين على التعليم الذاتي للبرامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات، كل هذا من شأنه أن ينامي شعور بعض المسؤولين والموظفين بأن هذا التغيير سيشكل تهديدا على إدارتهم وتعطل الخدمات وظهور فوضى في الإدارة. (علي م.)

3- التحديات الادارية:

وتتمثل بعض التحديات الادارية لتطبيق الادارة الالكترونية في:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الادارة العليا لبرامج الادارة الالكترونية.
- عدم توافر تدريب للمتخصصين بشكل واسع في الموقع المرغوب تطبيقه وبرمجته في إدارة معينة.
- عدم التدرج في تطبيق الادارة الالكترونية.
- الاختلاف في نظم الادارة داخل الادارة الواحدة مما يعرقل التحول إلى أسلوب الادارة الالكترونية بشكل سلس وواضح وانسيابي.

4- التحديات التشريعية والتنظيمية:

إضافة إلى ما سبق نجد أيضا تحديات أخرى مهمة تتمثل في تحديات تشريعية وتنظيمية تتمثل في:

- غياب المتابعة من قبل السلطات لتطبيق الادارة الالكترونية في الادارة المعنية.
- ضعف الدعم السياسي من القيادات السياسية الكبرى لتطبيق مشروع الادارة الالكترونية في الادارات والبيئات المعنية.
- عدم الاعتراف بحجية لوائح الالكترونية واعتمادها كأدلة اثبات والاعتراف بمصداقيتها.
- عدم صلاحية الأنظمة والتشريعات المعمول بها لتطبيقها على الادارة الالكترونية والمعاملات الالكترونية.

- تأخروضع التشريعات التي تنظم المعاملات الالكترونية داخل الادارة الالكترونية وعدم وجود تشريعات تعاقب مخترقي شبكات الادارة الالكترونية وتضع العقوبات الرادعة لمرتكبيها. (علي م.، المرجع السابق)

2.3 المطلب الثاني: نماذج تطبيق الإدارة الالكترونية

بالرجوع إلى تطبيقات العملية للإدارة الالكترونية في الجزائر فإنه ودعمًا لاستجابة وتلبية لطلبات المواطنين والموظفين في الحصول على خدمة بشكل متواصل وبوقت قليل وجهد أقل، وتلبية لانشغالهم فقد تم الاعتماد على الأساليب التكنولوجية وتقنية الانترنت في العديد من القطاعات الادارية، وعلى سبيل المثال:
أولاً: قطاع البريد والمواصلات

فقد قامت مؤسسة بريد الجزائر بتوزيع 06 ملايين بطاقة سحب، إضافة إلى تأسيس 500 مركز بريد سحب إلكتروني، وبعد انطلاق عملية توزيع بطاقات السحب كبدائية أولية في الجزائر العاصمة ابتداءً من جانفي 2017 تم توسيع تميمها في أغلب الولايات الجزائرية. (الكريم ع.، 2010)
ثانياً: قطاع العدالة

يعد إصلاح قطاع العدالة أهم المشاريع الأساسية في برنامج الحكومة والذي تهدف من خلاله إلى محاولة تحقيق النزاهة وتأسيس دولة القانون وذلك من خلال الاعتماد على: موقع web خاص بوزارة العدل حيث تم فتح بريد الكتروني يتمثل في : contact@mjustice.dz للإجابة على أسئلة المواطنين في أسرع وقت، وتم كذلك انجاز موقع web بالمحكمة العليا، مجلس الدولة، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وأدماها، مركز البحوث القانونية والقضائية.
كذلك تم انجاز شبك الكتروني على مستوى كل الجهات القضائية يسمح بإعطاء المعلومات عن القضايا المسجلة في وقت قياسي، كما كما يمكن أيضاً من استقبال المواطنين والمحامين من خلال تخصيص فضاءات لكل فئة.

كذلك من بين التطبيقات العملية للإدارة الالكترونية انطلاق مشروع رقمنة الأرشيف القضائي من أجل تحسين ظروف حفظ الأرشيف القضائي وتسييره من خلال الاستعانة بالتقنيات الحديثة التي تضمن في نفس الوقت حماية أكبر ضد تلف الوثائق وضمان الرجوع إليهم بأسرع وقت وأقل جهد عند الحاجة إليهم. (علي غ.، المرجع السابق)

وكخطوة أخرى تدرج ضمن عصرنة قطاع العدالة هو اعتماد السوار الالكتروني كبديل للحبس الاحتياطي وذلك يندرج ضمن خطوة اصلاح قانون الاجراءات الجزائية.

ثالثاً: قطاع التعليم العالي

فقد تم الاعتماد على التعليم عن بعد في العديد من الجامعات من أجل عملية تسهيل التعليم، وتم نشر العديد من الدروس المجانية المنشورة على شبكة الانترنت التي تساعد جميع الأطوار من الاستفادة من الدروس، كذلك تمكين المعلمين من القيام بمحاضرات دراسية عن بعد خاصة في جائحة كورونا، فقد ساهم تطبيق التعليم الالكتروني في تدعيم البحث في مجال التطوير والابداع، ولهذا تم إطلاق مشروع التعليم عن بعد الذي يرمي لتحقيق الأهداف التالية التي تتوزع عبر ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: وهي مرحلة استعمال التكنولوجيا، المحاضرات المرئية عن بعد قصد امتصاص أكبر عدد من المتعلمين مع تحسين مستوى التعليم والتكوين (سياق على المدى القصير)
- المرحلة الثانية: تشهد اعتمادا على التكنولوجيا البيداغوجية الحديثة، تعتمد خاصة على التعلم عبر الخط " واتساب" وذلك قصد تحقيق ضمان التوعية (سياق على المدى المتوسط)
- المرحلة الثالثة: هي مرحلة التكامل وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره بواسطة قناة المعرفة التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها كثيرا خصوصا على النطاق الجامعي. (علي غ.، المرجع السابق)

رابعا: في النظام المصرفي الجزائري

من خلال استخدام شبكة الاتصالات الالكترونية، حيث بادرت بعض المؤسسات المصرفية بتطري شبكات الدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على تسيرها جعل بعضها يتوقف عن الأداء وذلك بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة مع الادارة الجزائرية، وكذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، ورغم ذلك بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل:

- بطاقة السحب من الصرافات الآلية مؤسسة البريد DAB
- بطاقات المصرفية للسحب والدفع للمصارف التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة الجزائرية.

كما عملت الجزائر على إدخال الوثائق البيوميتريية ضمن وثائق الحالة المدنية، إذا أنه من يملك جوتز سفر بيوميتري يمكنه الحصول على بطاقة تعريف بيوميتريية في أسرع وقت وأقل جهد ودون الحاجة إلى التنقل على المصالح الادارية.

وهو ما رشحها لاحتلال المراتب العليا في تبنيها هذه الوسيلة الحديثة، وهي كغيرها من شأن الدول السائرة في التقدم تسعى إلى تطوير عمل إدارتها للدخول لمصاف الدول المتقدمة. (الرزاقي، المرجع السابق)

الخاتمة:

- وختام القول يوضح أهمية تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر والتي تعتبر مقياس لتطور الادارات في وقتنا الحاضر ومدى قدرتها على الاستجابة لرغبات وانشغالات المواطنين وتقريبه أكثر من الادارة بالمفهوم الحديث " اتصل ولا تنتقل " وتحقيق معايير الجودة لتقديم خدمات عمومية أفضل.
- لذا فإن نجاح عملية التحول من الادارة التقليدية إلى الادارة الالكترونية لا يزال يتراوح بين النجاعة والتحدي ويتطلب إهتمام أكبر بتوفير الامكانيات الضرورية واللازمة من المتطلبات المادية خاصة ومنها البشرية والأمنية وحتى التشريعية والتنظيمية، ومن أجل هذا يمكننا اقتراح بعض التوصيات التالية:
- توفير موظفين متخصصين في مجال البرمجة واستخدام أجهزة الحاسوب المتطورة وذات تقنية عالية لمواكبة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات.
 - تبسيط الاجراءات الروتينية لأن هذا الأمر قد يؤدي لتأخر عملية التحول إلى الادارة الالكترونية.
 - زيادة الدعم المالي المخصص لإستعمال شبكة الانترنت لإقامة المحاضرات والبحوث وبرامج التدريب في مجال الادارة الالكترونية، لتعميق الوعي بمفهوم الادارة الالكترونية.
 - نقص النصوص التشريعية القانونية والتنظيمية المناسبة والموثوقة يعد عائق في سبيل تطبيق الادارة الالكترونية دون أن ننسى عامل الأمان وتخوف المتعاملين من شبكة الانترنت وغياب الثقافة الالكترونية سواء لدى الموظفين أو المتعاملين.

قائمة المراجع:

1- المذكرات:

عشور عبد الكريم. (2010). *الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر*. قسنطينة : مذكرة ماجستير.

2- المقالات:

- براهمي سميحة. (بلا تاريخ). *الادارة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والآفاق*. المؤتمر الدولي السادس ، 11.

- تبون عبد الكريم. (2021). *الادارة الالكترونية: الأهمية والمتطلبات*. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 397.

- رحموني عبد الرزاق. (2018). *الادارة الالكترونية في الجزائر بين النجاعة والتحديات*. 05.

- رحموني عبد الرزاق. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 08.

- رحموني عبد الرزاق. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 12.

- زروقي نسرین. (2016). *الادارة الالكترونية كأحد افرازات عالم تكنولوجيا الانترنت والتجارة الالكترونية*. مجلة الاقتصاد الجديد ، 236.

- غريبي علي. (2016). اصلاح الخدمة العمومية من خلال الادارة الالكترونية وآفاق ترشيدها. مجلة العلوم الاسلامية والحضارة ، 414.
 - غريبي علي. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 417.
 - غريبي علي. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 426.
 - غريبي علي. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 428.
 - لبشري رميني حورية. (2021). مقارنة قانونية للادارة الالكترونية في الجزائر. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، 101.
 - محمد نجيب بناتي. (2021). الادارة الالكترونية بين اشكالية المفهوم وتحديات التفعيل . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، 400.
 - محمد نجيب بناتي. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 401.
 - محمد نجيب بناتي. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 403.
 - مكيد علي. (بلا تاريخ). المرجع السابق. 330.
 - مكيد علي. (بلا تاريخ). معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية . مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، 228.
 - موكة عبد الكريم. (بلا تاريخ). المتطلبات الاساسية لتحقيق التسيير الالكتروني للادارة العامة . 06.
 - (الرزاك، الادارة الالكترونية في الجزائريين النجاعة والتحديات، 2018)
- 3- القوانين:

- المرسوم 07-162 يعدل المرسوم 01-123 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيه اللاسلكية الكهربائية وعلة مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية العدد 37 لسنة 2007. (بلا تاريخ).